

معانيه تتعلق به ، وهو الدليل على المقصود منها ، وبه يزول اللبس والجواز فيها ، وإذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتى يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تتبعهم فيما تكلموا به ، ولا نجز العدول عنه ، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية ، ومتى خرج الكلام عن كونه عربيا لم يتعلق قولنا به ، كما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم » .

فابن سنان يستخدم المنطق والحجة مع من ينكر الاعراب ، أو يتشكك في وجوده ، ويحصر المانع في دائرة ضيقة تجعله ينطق بـ (نعم) للاعراب ، ويسلم بحتميته ووجوبه ، إذ أننا ننطق اللغة العربية فلا بد أن ننطقها كما نطقها العرب ، وليس لنا أن نبدل أو نغير .

ويقول الزمخشري^(٩٠) (ت ٥٢٨ هـ) في وجوه اعراب الاسم : « هي الرفع والجذر والنصب وكل واحد منها علم على معنى » .
ويقول ابن يعيش في شرحه كلام الزمخشري^(٩١) :

« الاعراب : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها - ألا ترى أنك لو قلت : (ضرب زيد عمرو) بالسكون بدون اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول .

ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب » .

ألا ترى أنك تقول : (ضرب زيد عمرا - وأكرم أخاك أبوك) فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه تقدم أو تأخر » .

(٩٠) الفصل ، ص ١٨ ، ط بيروت .

(٩١) شرح الفصل ، ج ١/ ٧٢ .